بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وقف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد واله اجمعين قوله من اثبات الصانع دون الواجب
من اثبات الصانع دون الواجب لان قوله لمن وجب وجوده لم يقصد به اثبات وجود الواجب
بل قصد به اثبات وصف الوجوب فى وجوده واما اثبات الوجود فهو بقوله دل على وجوده ارضه
وسماوه مع الاشارة الى الصنع بان دلالتهما عليه من حيث انهما حادثتان فلهما محدث ومن اضاف
اليه ايضا لانهما تفيد كونه مالكا لهما ولا ملكيته له بالنسبة اليهما الا بانه صانع لهما فقوله من وجوب
الوجود الخ بيان لصفاته ونعوت جلاله والظاهر انه اراد بصفاته الصفات الثبوتية اى ما سوى صفات
التنزيه وجل صفاته على الصفات الموجودة ونعوت جلاله على سواها ايا ما صيغة الجمع الظاهرة
فى العموم ان لم يذكر فى الخطبة منها الا اثنين هما العلم والقدرة وما ذكر بقوله من وجوب الوجود لم يراع
فيه على نهج الترتيب ما ذكر فى الخطبة ولا الترتيب المبين بل مجرد بيان ما ذكر فيها قوله والنبوة عطف
على ما هو فى حيز الاثبات لا على ما هو فى حيز بيانه واراد بالاثبات مجرد الذكر لا البيان بالدليل لتقيد
ذلك فى الاكثر وان اشار اليه فى البعض حيث قال دل على وجوده ارضه وسماوه وشهد بوحدانيته
وصنعه العالم ونباوه قوله الحمد هو الثناء المراد به هو الذكر بالخير وهو اسم استعمل بمعنى المصدر
اى الاثناء مجازا فصح حمله على الحمد الذى هو المصدر لانه منتشر فى كتب اللغة بستودن وقال فى
الكشاف انه من المصادر التى يجب حذف ناصبها وعطف النداء عليه قرينته له ولم يرد بالنداء
هو رجع الصوت تمام معناه والا لزم خروج الحمد الذى لا يرفع الصوت به بل المراد الفعل اللسانى
واراد باختصاصه باللسان الاختصاص بالقول ليتناول حمد الله تعم على ذاته فانه وان كان
قولا لكنه ليس فعل اللسان لاختصاصه بالقول لكونه انشاء واول عليه قوله على الجميل قيل المراد به فى
تعريف الحمد هو الفعل الجميل الاختيارى واختص الحمد به وحمد الله على صفاته الذاتية مأول
بانها بمنزلة افعال اختيارية لان الذات كافية فيها فكانه فعلها باختياره وقيل المدح ايضا
مختص بالفعل الاختيارى وهو مرادف للحمد ذكر صاحب الكشاف فى تفسير قوله ولكن الله حبب اليكم
الايمان ان المدح لا يكون بفعل الغير وتاول المتدح بالجمال وصباحة الوجه بهذا الكلام والتدل
به على انه جعل المدح مختصا بالفعل الاختيارى وفيه تامل لانه لا يلزم الاختصاص بما هو فعل
الممدوح اما كونه اختياريا فلا ولعله لعل ذلك بناء على دعوى ظهور اختصاص الاستحقاق بما
بالفعل الاختيارى وقيل المدح اعم لانه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها عليه

وصفات جلاله وصفات التنزيه

وغايره تعقيب بالمدار وهو اختيار

وهو

ومنع بان المثال مصنوع ليس من كلام العرب قوله من نعمة وغيرها اى من انعام نعمة بان يكون
نعمة مجازا عن الانعام او على حذف مضاف قوله على حبه وشجاعته الحبيب ما يحبه
المرء من مفاخر نفسه واباية وهو وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا اولا لكن متعلق الحمد
بالحقيقة بعض منه وهو افعال الاختيارية واما جعل كله متعلقا له فعلى تنزيل ما ليس اختياريا منه
منزلة الاختيارى والشجاعة تطلق على الملكة النفسانية التى هى مبدا الاقدار النفس فى المعارك و
على نفس الاقدار فيها قصدا واختيارا فيحمد على الثانى بلا تاويل واما على الاول فان كانت حاصلة
بمزاولة الحروب والاقدار فى المعارك بالاختيار فيحمد عليها ايضا من غير احتياج الى ان تاويل
جعل الاختيارى منها والمثلة ايضا والا فيها التاويل لا غير قوله فهو المستحق للحمد والاجلال
اشارة الى ان فى قوله الحمد لله حقا للحمد واختصاصا له به تع على ما ذكر فى الكشاف فان قيل ما الدال
على الحصر قلت هو لام التعريف والملك فان لام التعريف ان كان للجنس وحده بدون قصد
الاستغراق يمكن ان يجعل على ادعاء كون مفهوم الجنس متحدا بالثابت له بالحمد الثابت له بان يجعل
ثبوت حمد له امرا مقررا والمقصم من الكلام ادعاء اتحاد حقيقة الحمد بالحمد الثابت له لا صدق
الثابت عليه وهو ابلغ من حمده فيه بخلاف ما لو كان المقصم صدقه عليه او فرد امن الجنس
كما فى المعهود والنكرة فانه لا يفيد الحصر قطعا وان كان مع قصد الاستغراق يكون جميع افراده
ثابتا له فلا يثبت لغيره اصلا فيكون مختصا به على التقدير وفيه نظر لانه انما يتم فيما لم يتصور ثبوت
الشيئين باعتبارين بخلاف ما يمكن فيه ذلك كالحمد فان الحمد لغيره على افعالهم الحسنة كما يكون راجعا
الى ربه تع باعتبار الخلق على الاكساب والاقدار والتمكين على رائى كذلك يكون راجعا اليهم باعتبار
الكسب او الفعل فثبوت جنس الحمد او جميع افراده لربه تع لا ينافى الثبوت لغيره ايضا فلا يلزم مما
ذكر الحصر اللهم الا ان يقال المراد به الحصر الحقيقى الادعائى لا التحقيقى فانه يتم بذلك لانه لا اعتداد بجهة
رجوع الحمد الى غير الله تع فكانه لا يرجع الى غيره فيلزم من الثبوت له تع انتفاؤه عن غيره ادعاء وقصدا
ذلك مفهم بمعونة المقام ويمكن جعل الحصر تحقيقيا بجعل الحمد على ما هو الكامل منه والاول اولى نظرا الى
مقام الحمد وان كان الثانى اولى نظرا الى كلام الشرح فان توضيح قوله فهو المستحق للحمد على ما قبله انما يظهر
على الثانى لان اضافة صفات الذات الى الجمال الذى هو وصف لها باعتبار الصفات دل عليه على
كمال تلك الصفات فان الذات لكمالها فى الجمال كانها نفس الجمال فاضيف مالها اليه فاذا اضيف
الصفات الى الجمال دل على الكمال وقد صرح بالكمال فى قوله مولى النعم على الكمال فلا يلزم من اختصاصه تع

للكمال لها

بصفات الجمال وايلائهم النعم على الكمال الا اختصاص المحامد الكاملة به تع دون اختصاص المحامد مطلقا
فان قلت المقام يقتضي الاتيان بالحمد والحمد هو ذكر صفة كمالية للمحمود ولفظ الحمد ليس ذكر صفة كمال
حتى يكون اثباته نسبة تعم حمد الله انما يحصل له لو قال الله القادر او العالم قلت ما ذكرت من افراد
مفهوم الحمد فوات على تقدير الاستغراق جعل هذا المفهوم آلة لملاحظة افراده واثباتها له تع و
هذا ابلغ من الاتيان بالافراد ملحوظة لخصوصياتها اذ لا يمكن الاتيان بالجميع على هذا الوجه و
الاتيان بالبعض فقط يفوت الاتيان بالباقي بخلاف ما ذكر فانه اتيان بالجميع اجمالا كما قيل
فبسم الله من انشاء اسم الله على الله او الرحمن او نحوه لذلك وعلى تقدير قصد اتحاد حقيقة
الحمد بالحمد الثابت لله كما في الوجه الاول فهو ابلغ والاتيان بالاتيان بعد ذكره وهذا اي الاتيان
بجميع افراد المحامد بلفظ الجمع لله على تقدير ان يكون الحمد له اخبارا انشائيا اما على تقدير ان يكون القصد
به انشاء الحمد يكون حمدا كاملا لانه تع حمد له بما يصلح ان يحمد به على اي محامد يحمد عليه لكن على سبيل الاجمال
قوله واضافة تعم لوجوب الوجود هو الاصل لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان
بيانه ان الكمال للموجود لا غير اذ لا كمال للمعدوم فللوجود مدخل في حصول كمالات الشيء فكلما كان
وجود الشيء اكمل كان اتصافه بالصفات الكمالية اكثر وتلك الكمالات لا وجود اقوى منها في وجود الواجب
كان الواجب متصفا بالصفات الكاملة في الغاية وهي الالهية لا غير منزها عن النقايص مطلقا
قوله واعتبر الثالث بالنسبة الى الاول والاخر بالنسبة الى الثاني يعني اعتبر التقابل بين وجوب
الوجود وامتناع العدم وبين وجوب البقاء وامتناع الفناء قوله ثم اشار الى ما يدل الخ
فان قلت التناسب الوجود بالدليل اولا ثم ذكر الصفات قلت انه جعل وجوده مقررا فقال لمن
وجب وجوده والمقصد الاصلي من قوله دل على وجوده ارضه وسمائه تعيين ما يدل عليه فان قيل
كيف قال الشارح من اثبات الصانع قلت كون المقصد ما ذكر لا ينافي ذلك بل يستلزمه ولو تبعا مع انه لا يبعد
ان يقال مقصوده اثبات كونه صانعا ايضا لا مجرد اثبات الوجود فان السماء والارض كما يدلان
على وجوده يدلان على كونه صانعا واذا جعل وجوده مقررا وسوق الكلام لتعيين ما يدل عليه لا
يتوجه ان يقال كيف اضاف الارض والسماء اليه والكلام بعد في اثباته مع انه يكفي لصحة الاضافة
اليه ثبوت وجوده عند المستدل وحده اذ لم يكن الغرض من الاضافة تعيين المضاف وههنا كذلك اذ السماء
والارض معينتان معلومتان فلا بد من الاضافة والاضافة انما هي للدلالة على صنعه كما اشرنا اليه فان

قيل لم فصل قوله دل على وجوده عما قبله قلت لكمال الانقطاع بينهما لعدم المناسبة بين طرفي الجملتين وكذا
فصل قوله العليم اي هو العليم واما قوله القدير فهو خبر بعد خبر اذ لا حاجة الى تقدير مبتدا اذ له
وجوه له اعادته وابراوه بيان لقوله لا ينتهي قدرته عند الايراد ويحتمل الاستيناف وفصل كلا من يدبر
وجلت وتاهت عما قبله قلت لكمال الانقطاع لعدم المناسبة بين ايراد تينك الجملتين ولا يجوز
ايراد يدبر مع الواو عطفا له على وجب وجوده لوجهين احدهما توسط الجمل بينهما بلا عطف و
ثانيهما ان المسند اليه قيد بر ضمير الواجب في وجب وجوده فلا تناسب بين المسند اليهما وكذا بين
المسندين قوله واظهر المصنوعات الدالة على وجوده الارض والسماء فان قيل كيف قال ان المراد
بالاظهرية هو اظهريته دلالة وذكر الحوادث اليومية مما لا يدرك شاهدها من المواليد اظهر فجوابه حدوث
الارض والسماء كيف والحكماء انكروا وجه الدلالة عند المتكلمين هو الحدوث لا الامكان فما كان
حدوثه اظهر كان دلالته على وجود محدثه اظهر قلت الدلالة على وجود الواجب تع لا على وجود المحدث
اي كان وحدوث المواليد وان كان اظهر لكن دلالته على الواجب ليس في الظهور كدلالة الارض
والسماء عليه لانه قد يتوهم ان الحدث المواليد غير الواجب من الاوضاع والاتصالات وغير ذلك
بخلاف الارض والسماء فان الخفاء في وجود ما به حدوث الدلالة لا في دلالته ما به الدلالة فان الكل
ذكر بالاتيتين فانما ايراد الاتيتين وان كان للاستدلال بهما على كون الارض والسماء اظهر المصنوعات
دلالة على وجود الواجب تع كما هو سوق كلامه لكن تحصيل بهما اظهر دلالة ذلك الخفاء كما لا يخفى فلا
يبعد ان يقصد تبعا ولا يبعد ان يقال المراد انها اظهر بالنسبة الى كل من شانه الاستدلال مطلقا
او الى كثير من المواليد بين دليلا بالنسبة الى الجميع بل بالنسبة الى من عمله قوله حال تع لكن
شأنهم في وجه الاستدلال به على كون اظهر المصنوعات هو الارض والسماء ان المشركين
مع كفرهم مختوما على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة يعلمون ذلك ووجه الاستدلال عليه
بالآية الثانية انه ذكر في الاكثار التوبيخي التعجيزي للمشركين في وجوده تع كونه فاطر السموات
والارض والبلغاء يفهمون منه في ذلك المقام ان ذلك اول شيء على وجوده تع
قوله ثم شهد على وحدانيته في بعض النسخ التي رأيناها بوصف العالم بالباء للتعدية
وهو خطأ في بعضها بدونها ولا بد في توجيهه من تكلف تكلف وهو جعله شهد عطفا على يدل
في قوله ثم اشار الى ما يدل على وجوده تع وجعل قوله رصف العالم استينافا فاضدره محذوف
فحينئذ قال اشار الى ما شهد على وحدانيته كانه سئل سائل ما ذا هو فقال رصف العالم اي

ای هو وصف العالم وبناؤه ولا یصح جعله بدلا من الضمیر فی شهد لعدم العائد الی الموصول فی الصلة اذ البدل قوله ثم بین انه علیم بالعلم علم من اضافة العلم الیه نعم قوله وانه علمه واحد ای بین ان علمه واحد علم ذلک من اثبات الاحاطة لعلمه نعم بالجمیع معبرا عنه بصیغة المفرد اذ لو کان لکل معلوم علم علی حدة لم یکن الاحاطة لشئ منها ولو کان الاحاطة للجمیع لکان المناسب التعبیر بصیغة الجمع فان قیل اذا کان الجمیع افراد الماهیة واحدة یصح اثبات الاحاطة تلک الماهیة فلا یلزم من اثبات الاحاطة علی هذا کونه واحدا بحیث لا تعدد الا فی متعلقه والمقصد هنا انما هو نفی الاحاطة لعلمه ان یکون ناقصا لعلمه الموجود الذی به یعلم الشئ لماهیته ذلک الموجود التی لا وجود لها الا فی ضمنه قوله عدها واحصاها هما بحسب اللغة متحدان فان قال فی الصحاح احصیت الشئ عددته ولا یبعد ههنا حمل الاول علی الاجمالی ای عد اجناسها والثانی علی التفصیلی ای عد افراد کل منها وهو مناسب لقوله نعم وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وان لم یتعین حمل الایة علی ذلک کما ذکر فی الکشاف ولا تحصوها لا تضبطوا عددها لکنه مناسب ولا یصح العکس فی الایة لامتناع الاجمال علی تقدیر التفصیل لکنه یصح ههنا بل هو الاظهر قوله فان علمه واحد بیان للمبین لا للبیان وتتم بالایمان المذکورة بناء علی ما فهم البلیغ منها فلا یناقض بانه لا یفهم من شئ منها الاحاطة بالجمیع الامن الاولی قوله ثم ذکر انه نعم قدیر بقدرته لقدرته انه قدیر بالقدرة فمعلوم من اضافتها الیه نعم واما ان تلک القدرة واجبة بذاته دائمة بدوامه فلانه لما کان قادرا بالقدرة لا بد ان تکون القدرة له لذاته بطریق الایجاب فتکون واجبة له لا بالقدرة والاختیار لتکون غیر واجبة له لانه محذور یلزم تسلسل واذا کانت واجبة لذاته تکون دائمة لاستحالة والما کونها متعلقة بجمیع الممکنات فلا بعد ان یقال انه مفهوم من قوله لا ینتهی قدرته عند المراد المؤدی به کل مراد بدلالة اللام مع قوله جلت قدرته فان القدرة التی جلت ولا ینتهی عند المراد عمت وتعلقها بالجمیع من مواجب قدرته کما ذکره الشیخ الرئیس ومعنی تعلقها بالممکنات ان الممکنات داخلة تحتها بحیث اذا تعلق الارادة بشئ منها وجد البتة قوله فلا ینتهی قدرته عند المراد یعنی اذا تعلق ارادته بشئ فوجد فهو لا یخرج عن کونه مقدورا ابدا الا الاعراض فانها لا تبقی زمانین فاذا وجد عرض منها عدم فاوجده الصانع جلت

قدرته عقیب مرة اخری بلا تخلل زمان بین الوجودین بحیث یدرک غیر موجود بینهما واما الجواهر فلانهم جعلوا الاعراض شرطا لوجودها بحیث لا یمکن وجود جوهر بدون عرض اصلا فالجوهر بعد الحدوث ایضا محتاج الی الفاعل فیما هو شرط لوجوده وهو تعمیم یفیض الوجود علی تلک اعراض محدثا ایاها وعلی الجواهر ایضا لان الوجود المشروط بشرط یزول عند زوال شرطه فوجوده الان عند تجدد شرطه وجود مجدد لا محالة وتقول جاز ان یکون وجوده مشروطا بفرد من الاعراض العرض لا بخصوصه بل من حیث النوع فیجوز بقاء الجوهر بحدوث آخر مقامه او نقول مع عدم انتهائها عند المراد انه نعم یقدر علی اعدامه ثم ایجاده لا بمعنی انه یوجده حین کونه موجودا لیلزم تحصیل الحاصل والحاصل انه قادر علی ایجاده فی زمان وجوده لا بشرط وجوده لیلزم تحصیل الحاصل او نقول ان المراد داخل تحت القدرة من حیث ارتباطه ای الوجود فی الزمان الثانی والا یبقی بقوله عند المراد آن الوجود بحیث یصدق علیه انه قبل فان الزمان عند المتکلمین مرکب من الآنات الموهومة فالوجود یحصل للشئ فی آن بافاضة الموجد ویحتاج فی ذلک الشئ فی وجوده الی الموجد فی الآن الذی بعده ومعنی عند تناول الآن الثانی بل الثالث ایضا

قوله ثم بین انه یوجد ما یشاء من المخلوقات قال فی الصحاح التدبیر فی الامر ان ینظر الی ما یؤول الیه عاقبته والاظهر من الحمل علی ذلک وحوله من السماء الی الارض حال من الامر علی ان یجعل عبارة عن المخلوقات او من المخلوقات المفهومة من الامر بواسطة اللام سواء جعل اللام عوضا عن المضاف الیه کما هو رای الکوفیین او للعهد فیقضی فناء الاضافة کما هو رای البصریین ای امرهم کائنا هم وجاز الحال من المضاف الیه اذا کان من قبیل ما تبع ملة ابراهیم حنیفا ای جمیع المخلوقات بان یجعل المبتدا والمنتهی داخلین ایضا اذ ما من مخلوق الا هو غیر خارج حاذکر بناء علی نفی المجردات وعلی هذا یکون السماء والارض علی معناهما والاسلوب ان یقال معنی قوله یدبر امر المخلوقات یخلقها واضافة الامر الیها یکون من الاضافة العام الی الخاص لیوافق قوله انا کل شئ خلقناه بقدر ویکون المخلوقات من قبیل المجاز علی سبیل المشارکة کما قیل فی هدی للمتقین قال صاحب الکشاف فی تفسیر هذه الآیة القدرة والقدر التقدیر وقری بهما ای خلقنا کل شئ مقدرا علی حالة وقدرناه علی حسب ما اقتضته الحکمة او مقدرا مکتوبا فی اللوح معلوما قبل کونه قد علمنا حاله وبیناه هذا کلامه وحاصله ان المعنی الثانی الذی ذکره هو معنی القضاء الذی سیذکر تفصیل معناه او قریب منه وکذا ذکر فی الصحاح حیث قال القدر والقدر ما یقدر الله من القضاء فیحمل التدبیر علی الخلق

مطلب
فی احتیاج الجواهر
الی الاعراض

غير تعيني لان الاية المذكورة ظني الدلالة وان كان قطعي المتن فيتعارضان وانما قلنا انها ظنية الدلالة لاحتمال ان يكون المراد باثبات خلق ازلي التعلق للنفس بالبدن فيكون الحادث على هذا هو التعلق لا النفس لان النفس مجردة والمجرد لا ينقسم وايضا اذا انقسمت انعدمت بالاقسام الكثيرة التي لا تعد وافراد الانسان الغائبة عن الحصر قوله والمجردات باسرها مشاركة في الجوهرية والجوهر جنس الخ لما كان هذا في موقع السند لا يصح ان يمنع ولا يقال لم لا يجوز ان يكون عرضا عاما كما ذهب صاحب التجريد نعم لو كان في معرض الاستدلال لا يصح منعه قوله فاثبات حدوث النفس بالمحال الخ شائع دور وقولهم ايضا اذا استكمل البدن فاض عليه المجرد من المبدأ نفس للعموم وجود الشرط يرد عليه انه لم لا يجوز ان يتعلق به النفس المتنسخة قبل استكمالها فتعلقها على الاستكمال اي حين قرب استكمالها فتقضيها على الاستكمال وح امتنع ان يفيض عليه نفس اخرى من المبدأ لوجود المانع الذي هو تعلق النفس المتنسخة به قوله لانها لو كانت متحدة بالنوع امتنع تعلقها بالامور المختلفة الخ قد يقال لانم ذلك لجواز اختلافها بالعوارض فلا يلزم الترجيح فان قلت ننقل الكلام الى الاختلاف بتلك العوارض فانها متحدة بالنوع وليس بمادية ليكون اختلافها مستندة الى استعدادات القوابل قلت لم لا يجوز اختلافها بحسب تركب الفعال من غير ان يكون للقابل مدخل وان سلم ذلك لم يجز تعاقب الصفات الى غير النهاية عليها بحيث يكون كل منها معتدة لما بعدها كما جوز ثم تعاقب الاستعدادات الى غير النهاية على المواد واختصاص ذلك بالمادة ممنوع وقد سبق ذلك في بحث التعين قوله والنفس لا تتعلق بالروح الخ يدل على ذلك ان تبطلها الاعصاب يبطل قوى الحس والحركة عما وراء موضع البث ولا يبطلها ما يلي جهة الدماغ فلا يكون متعلقها الاول هو الدماغ والا لبطل قوى الحس والحركة اذا كان سد الاعصاب ما يلي جهة الدماغ عما وراء موضع البث والتجارب الطبية يشهد بذلك ايضا اذ يعلم بها ان اشتداد سائر القوى وضعفها يتعاقب اشتداده وضعفه وكذا اختلافها فسادها بالصحة وفساده هذا ما قالوه واثبت خبيرا بانه لا يفيد اليقين بذلك لاحتمال ان يكون ذلك شرطا لفيضان سائر القوى من النفس فيترتب على وجوده وجودها

ستدم

ونقيض بانتفائه ويقوى بقوته ويضعف بضعفه لانه يتعلق اولا به فيفيض عليه قوة يسري بسببه في جميع الاعضاء ظاهرة وباطنة ثم ينتشر هذه القوة قوى اخرى لكل عضو ما يتم به بنية قوله فاذن لا بد للنفس الخ قيل عليه انا لا نسلم امتناع ارتسام مالا مقدار في النفس انما يكون اذا كان حلول الصورة فيها كحلول الاعراض في محالها وهو ما نازع فيه اذ الممانعة في الاعراض دون الصورة وان سلمنا ان ادراك النفس للصور المحسوسة بانطباع تلك الصور في القوى الجسمانية لكن لم لا يلزم وجوب اجتماعها في قوة واحدة ليمكنه الحكم ببعضها على بعض بل يكفيه ارتسامها في آلات متعددة للعقل كالحواس الظاهرة لا بد لنفي ذلك من دليل قوله والا فينعدم صورة كل واحد من الاخر من عند ادراك الاخر والا لتناقضت اليه ايضا كما مر من انه يجوز ان يدرك النفس كلها معا لحصول صورة كل منها في قوة غير ما حصل فيه الاخرى فان قيل لو لا ما وحفظها للصور التي ادركت بالحس اشتركت لم يمتنع ان يفرق في المرآة الثانية انه هو الذي ادركه اولا وليس كذلك غلا بد من قوة اخرى حافظة للصور التي ادركها المشترك قلت لم لا يجوز ان يكون الحافظ هو المشترك ايضا قولكم القبول غير الحفظ وانهما يغايران فان غلا يكونان بقوة واحدة قلنا هذا مبني على ان الواحد لا يصدر الا الواحد ونحن لا نسلم ذلك وقد مر الكلام معهم به ذلك وجاز الافتراق بين اثرين اخر واحد بناء على ان يكون كل منهما او احدهما مشروطا بشرط قد لا يوجد وايضا الحفظ مشروطة بالقبول بزيادة غلا بد ان يجتمع القبول مع الحفظ فكيف يقال الحافظ غير القابل قوله ان الشاهد هو العقل يعني انها كما ليست مدركة بل هي معينة على الادراك كالخادم لما هو مدرك فان استخدم بها النفس في ادراكاتها سميت مفكرة وان استعملها الوهم سميت متخيلة قوله تصورا مطابقا او غير مطابق يعلم من ذلك انه اراد بالتصور التصور الذي يقع فيما سبق قوله يقينا او ظنيا قد اشرنا فيما سبق الى انه حال من التصور الذي يقع عنه الشوق فارجع اليه ان اردت تفصيله قوله ويدل على مغايرة الارادة والكراهة شوق قد ذكرنا فيما سبق ما يتعلق به من انه ينافض دعوى كون هذه الاربعة مبادي

للافعال الاضطرارية على الاطلاق فاطلب تفصيله من نهاك قوله وهما الغاذية
والنامية قيل القياس الخمية لكن قالوا لما النامية للازدواج مع الغاذية
قوله على تناسب ليس على وجه يقتضيه طبيعة ذلك الشخص قوله محفوظ
في اجزاء المغتذي في الاقطار الثلثة اي الازدياد محفوظ في اجزاء المغتذي
ويكون ذلك الازدياد في الاقطار الثلثة في كل جزء فان قيل هذا القيد لم يذكر
في المتن ولم يذكره ايضا في كتبهم فان كان الابد منه فمخل تعريف المتن وكذا
تعريفات والا يكون مستدركا قلت يعلم من لم يذكر هذا قصيدة بقوله في اقطار
البدن المغتذي او نظرا الى ان التعريف لا يصدق على غيره بدون هذا القيد وما
ما ذكره الشارح من اجزاء الزيادات الصناعية به بعيد لانها غير داخلة فيما قبله كما سيفصله
وان راجع نظرا الى ان دلالته على هذا غير ظاهر فذكره قوله فان الطبايع اذا اراد
في الطول تنقص من العرض والعمق وبالعكس كما في حال التمطي فان الممتطي زاوية
في طوله تنقص من عرضه وعمقه وبالعكس فيما ذكر اذا فعل ضد ذلك وانت خبير بانه ليس
زيادة في الاقطار الثلثة مقابل الزيادة في كل من الحالين في الاقطار والمتبادر
من العبارة في ان يكون الزيادة في الاقطار في حالة واحدة وامكان الزيادة في
جميع الاقطار بالبعض في حالة واحدة ممنوع قوله خرج به السمن قيل ان السمن
لا يحصل به الزيادة في جميع الاقطار بل في الطول والعرض فقط دون العمق وان سلم
لا يحصل به الزيادة في جميع الاقطار لا يرد في العظم مثلا فخرج بذلك ايضا
قال الاول ان يقال هذا اخراج الغاذية على تقدير ان يكون مغايرة للنامية بالذات
وعلى تقدير ان يكون متحدة معها بالذات مغايرة له باعتبار الاثر كما يدل عليه عبارة
الشرح لا يكون احتراز ايضا بل لبيان غاذيته قوله وان كانت زايدة فهي النمو هذا
كما ذكرنا على تقدير الاتحاد ومن قال بالمغايرة الذاتية قال فعل النامية ادخال
الغذاء بين الاجزاء فيضم اليها فيزيد في الاقطار الثلثة بنسبة طبيعية الى غاية النشو
ثم تقف لان البدن يقف فيها كما ملائم يقبل عدد الاقطار فيتعذر النفوذ فيها على وجه
يتمدد الاعضاء فيزيد في الاقطار بخلاف ما قبله فانه كان البدن كان متولدا من الدم والمني
فهو في الاول يحب في النامية فيما في نفوذ الغذاء بين اجزائه بسهولة ثم يقف سريعا

مقابل لحم

وتيسير النفوذ قليلا الى الغاية المذكورة قوله تسعة عرض مزاجه يعني عرض مزاج كل
نوع هو المراتب للغاذية بعضها فوق بعض فان المزاج كل نوع غاية في الكمال
بحيث لو فرض فوق ذلك لم يبق ذلك النوع من المزاج بل نوع آخر وله ايضا نهاية
في النقصان بحيث لو تنزل عنه ارتفع وما كان دونه فهو نوع آخر من المزاج
فالبعيد المزاج عن الاعتدال يكون العرض مزاجه سعة بقدر البعد والقريب
المزاج من الاعتدال العرض مزاجه ضيق بقدر القرب قيل عليه لا نسلم اختصاص
المعقول بالاول والتولد بالثاني فلم لا يجوز ان يقع كل في كل قوله اقل من المقدار
الواجب لشخص وذلك لانها مفصولة من شخص فلا بد ان يكون بمقدار شخص
قوله اتمامه اي الواصلة كمالها في افعالها وقيد بذلك لان فضل البدن لا يوجد في
الابتداء بل بعد كامل نوع كامل ولا في اخر الكمال بحيث يتقصر الى زيادة عماده
تتصرف فيه المولدة قوله كما اختص بخلط خاص قد يقال كما جاز ان يكون اختصاص
عضو بخلط خاص بسبب فوق فيه بحيث ذكر الخلط اليه جاز ان يكون بسبب مناسبة
طبيعته لذكر الخلط لذكر العضو اليه بطبعه فالدليل على تعين الاول ونفي الثاني
قوله فرق ما بين تفجه المطبوخ والمخلوط بالعاب فعلم انها يصير بالمضغ موضوعا لان
ذكر المضغ منه بسبب اللعاب المخلوط بها قوله يصير الغذاء جوهر اشبيها بالكيلوس قيل
هذه المرتبة من قبيل الاستحالة في الكيفيات والمرتبة الثانية من قبيل الكون والفساد
والثالثة كالاولى والرابعة كالثانية قوله فكان كل باق ممكن الفساد وما قيل
وكلاهما باطل اما الاول فلان الواجب تم باق وليس ممكن الفساد واما الثاني فلان
الممكنات السيالة الامكان نظرا الى قوله فهو لا يكون بعينه موصوفا بالفساد نظرا على
ان معنى الموصوف بالفساد بالفعل ان يبقى موصوفا بالفساد وكان معنى الموصوف
بالبقاء بالفعل ان يبقى بعينه موصوفا بالبقاء كالجسم الموصوف بالسواد بالفعل فانه
يبقى موصوفا به وكذا اذا فقد السواد عنه موصوفا بفقده عنه والغرض بان ليس
معنى قبول الشيء للعدم والفساد ان ذلك الشيء يبقى محققا ويحل فيه الفساد

على قياس الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشئ معدم في الخارج بطريان
العدم والفساد واذا حصل في العقل وتصور العقل معه العدم الخارجي
كان قائما به في العقل على معنى انه متصف به في حد ذاته في العقل لا في الخارج
اذ ليس في الخارج شئ وعدم قائم به كذا في حاشية التجريد قوله فلا يستدعي محلا
اي محلا موجودا وهو ظرف قوله ومع هذا الخ مط حاصل وهو تبار جوهر مجرد عاقل
بعد موت البدن قد تعالى المط تبار جوهر مجردا قال بعد موت البدن يكون هو الان
اشار اليه الانسان بقوله انا ولم يحصل ذلك الخ قوله واستحال الجسم عن ان يكون
آلة لها وحفظها للعلاقة معها بالموت ولا يغير جوهرها وتبارها يعني على تقدير ان
يكون هيولى النفس لا يكون ذات وضع وحيز ولا يكون للبدن بانه في اتحادهما كما
يكون مستفيدة الوجود من غير البدن كذلك يكون باقية لغير البدن فلا يلزم من فساد
البدن وخرابه بالموت فساد جوهرها وفناءها فان البدن وان استحال بالموت
عن ان يكون آلة لها وحفظها للعلاقة معها لكن ذلك الاستحالة لا يغير جوهرها ولا
تبارها فثبت المط على التقديرين قوله بادراك جهلها واشتياقها الى المعارف
الحقيقية وما تبعها من حصولها حالة ملكة قد يقال النفس ان لم يدرك فان عقائدها
الباطلة باطلة وان هناك معارف حقيقية يحصل لها فلا الم لها من ذلك وان ادركها
يزول عنها ذلك العقائد الباطلة ضرورة ان من علم ان ما ادركه قبل جهل زال عنه اعتقاد
الجهل وحصل لها جميع تلك المعارف الحقيقية لان من علم ان هناك ما هو من المعارف
الحقيقية لا بد له من ان يحصل له ذلك فان قيل جاز ان يعرف ان هناك معارف حقيقية
ولم يعرف انه ماذا قلت انها بعد مفارقة البدن ان لم يحصل لها ولم تتألم من ذلك و
لا يأس لها عن شئ لعدم الشعور بشئ من ذلك وان امكن ان يحصل لها شئ لم يحصل
لها في الدنيا اصلا فلم قلت انه لم يمكن ان يحصل لها تلك المعارف الحقيقية ويزول
عنها ملكة الجهالات فان قيل التوقف على الآلات وقد سلف قلت اقصى ما الى ان
الآلات في غير الجسمانيات الى الجزئيات ممنوع ولا كما يعتقد بها فيها فلا الم يعتقد بها في
فقد انها واما الكليات من الجسمانيات فجاز ان يحصل بمعونة الآلات بان يدرك
النفس جزئياتها بمعونة الآلات حسبة لما فيها من المناسبات وان ادركات فاذا

١٩٩

خرب البدن وبطل الآلات لم يحصل تلك الكليات ايضا لكن لا يلزم انها لا يمكن ان
يحصل بغيره وان سلم انها حين المفارقة تتألم بفقدانها فان لم يتوقف

على الشعور بها وذلك علم فلا فقدان

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب تم ق

ثالث عشرين شهر رجب المرجب في بلدة

دولتاباد كتبه العبد المحتاج الى الله

غنايت ابن حسين عبد الله

نهاية المخطوطة